الصباح الاقتصادية
12
العدد 2693 - السنة التاسعة
الثلاثاء 17 جمادى الأولى 1438 - الموافق 14 فبراير 2017
Tuesday 14 February 2017 - No.2693 - 9th Year

خلال مؤتمر ومعرض «فرص واعدة للقطاع الخاص»

المرزوق: المصروفات المحلية بالقطاع النفطي ستتجاوز 1.2 مليار دينار سنوياً

- 4.7 مليارات دينار الصرف الفعلي لـ «البترول الكويتية» على الخدمات المحلية في 5 سنوات
- القطاع النفطي يسعى للتعاون مع «الخاص» لتوفير فرص عمل مميزة للمواطنين
- التزام دول «أوبك» ببنود اتفاق خفض الانتاج بلغ نحو 92 في المئة

عصام المرزوق

نزار العدساني

- العدساني: «البترول الكويتية» استعانت بالبنوك المحلية لتمويل 2.1 مليار دينار من مشروع الوقود البيئي
- العام المقبل سيتم إعداد دراسة الجدوى التفصيلية لإنشاء منطقة صناعية بترولية
- لدينا خطة استثمارية بميزانية 35 مليار دينار خلال السنوات الخمس المقبلة

قال وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق إن الصرف الفعلي لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة على المنتجات والخدمات المحلية خلال السنوات المالية الخمس الماضية (2012/2011 إلى 2016/2015) بلغ حوالي 4.7 مليار دينار كويتي.

وأضاف الوزير المرزوق في كلمته الافتتاحية لمؤتمر ومعرض المحتوى المحلي في القطاع النفطي تحت شعار (فرص واعدة للقطاع الخاص) أن المصروفات المحلية في القطاع خلال السنة المالية الماضية شهدت نموا مطردا تجاوز ال 40 في المئة عن السنة التي قبلها ومن المتوقع استمرار ارتفاع المصروفات المحلية خلال السنة المالية الحالية والقادمة حيث ستتجاوز 1.2 مليار دينار سنويا (الدولار الأمريكي يعادل 0.305 دينار).

وأوضح أن خطة التنمية للكويت وبرنامج الحكومة لإصلاح المسار الاقتصادي تبنت منهج الإصلاح الاقتصادي القائم على تعزيز مفهوم الشراكة بين القطاعين الخاص والعام من خلال العمل على إيجاد فرص حقيقية للشراكة بين القطاعين تساهم في دعم الاقتصاد المحلي وتطوير القطاع الخاص وجعله شريكا فعالا في التنمية.

وأوضح أن مؤسسة البترول الكويتية عكفت على دعم خطة التنمية في الدولة من خلال وضع استراتيجية ترتكز على تطوير برنامج متكامل وشامل للمحتوى المحلي لتعزيز دور القطاع النفطي الكويتي في تطوير وتنمية الاقتصاد المحلي وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة النفطية.

وبين أن برنامج المحتوى المحلي لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة يهدف إلى تعظيم القيمة المضافة للاقتصاد الوطني من خلال الاعتماد على القطاع الخاص المحلي في توفير المواد والخدمات التي تحتاجها عمليات ومشاريع المؤسسة وشركاتها التابعة وكذلك المشاركة في بعض الأنشطة التابعة للقطاع النفطي.

وأشار الوزير المرزوق إلى أن هذا البرنامج يستلهم مكوناته من التجارب العالمية الرائدة التي حققت نتائج باهرة في زيادة نسبة المحتوى المحلي في صناعة النفط.

وذكر أن برنامج مؤسسة البترول الكويتية لتعظيم المحتوى المحلي في الصناعة النفطية يركز على محورين أولهما تطوير أساليب العمل في الدوائر المعنية في المؤسسة والشركات التابعة بغرض زيادة كفاءتها في مجال تعظيم استخدام المواد المصنعة محليا والخدمات المقدمة من الشركات الوطنية.

وأضاف أن المحور الثاني هو تعزيز مشاركة القطاع الخاص المحلي في الصناعات المرتبطة بقطاع النفط عن طريق المشاركة في بعض الأنشطة النفطية وخلق فرص صناعية لصناعات تحويلية من مخرجات عمليات القطاع النفطي والحث على قيام صناعات وخدمات جديدة تزود القطاع النفطي بالمزيد من احتياجاته.

وأكد الوزير المرزوق سعي القطاع النفطي على التعاون مع القطاع الخاص المحلي في توفير فرص عمل مميزة للمواطنين في جميع الأعمال والمشاريع المرتبطة ببرنامج المحتوى المحلي.

ولفت إلى أن مؤسسة البترول الكويتية وضعت انظمة متكاملة لضمان نجاح تلك الجهود والتأكيد على استمرار تطوير العمالة الوطنية بعد انخراطها في العمل في القطاع الخاص.

وبين أن مؤسسة البترول وشركاتها التابعة حرصت خلال الـ15 عاما الماضية على القيام بدورها في تطوير القطاع الخاص من خلال توفير فرص استثمارية جاذبة للقطاع الخاص وتم ذلك على عدة مراحل بالتوافق مع القوانين القائمة ومن دون المساس بحقوق العاملين أو التأثير على العمليات الإساسية للمؤسسة وشركاتها التابعة.

وأوضح أن برنامج مؤسسة البترول الكويتية لتعظيم المحتوى المحلي في الصناعة النفطية يشمل عدة أنشطة حالية ومستقبلية يسمح الدستور والقوانين ذات الصلة بمشاركة القطاع الخاص فيها ولا يشتمل البرنامج على المشاركة في الأعمال الرئيسية المتعلقة بالاستكشاف والانتاج أوالتكرير التي تقوم بها المؤسسة وشركاتها التابعة.

وأشار الوزير المرزوق إلى أن هذا المؤتمر يوفر فرصة لاجتماع نخبة من أهل الاختصاص والخبرة من القطاع النفطي الكويتي والقطاع الخاص الصناعي المحلي والقطاعات ذات الصلة.

وأضاف المرزوق ان التزام دول منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) ببنود اتفاق خفض الانتاج بلغ نحو 92 في المئة في حين بلغ التزام الدول من خارج المنظمة بالاتفاق اكثر من 50 في المئة.

وأوضح ان بلوغ خفض الانتاج في الدول خارج (اوبك) بهذه النسبة جاء نتيجة التزامها بتعاقدات سابقة مبينا ان الالتزام سيكون تدريجيا حتى ابريل ومايو المقبلين.

وأضاف قائلا «نتفهم هذه الظروف لكننا نريد من كل الدول الالتزام بنسبة 100 في المئة».

وحول اسعار النفط الحالية قال الوزير المرزوق انها «جيدة» متوقعا «ارتفاعها» مع زيادة نسب الالتزام باتفاق خفض الانتاج.

وعن التحضيرات لاجتماع لجنة (اوبك) لمراقبة الإنتاج المقرر له مارس المقبل قال المرزوق «لدينا اجتماعا في 26 و27 مارس» وننتظر تقرير اللجنة الفنية المشكلة من المجلس الوزاري لتناقشه خلال الاسابيع المقبلة مضيفا ان المجلس يحضر للاجتماع لبحث «نسب الالتزام والاجراءات التي سنتخذها».

يذكر أن المؤتمر الذي تقيمه مؤسسة البترول الكويتية تحت شعار (فرص واعدة للقطاع الخاص) يعنى ببحث أهمية تعزيز دور القطاع الخاص في الصناعة النفطية الكويتية ودعم الاقتصاد الوطني وتنويعه باعتبار القطاع النفطي أهم روافد الاقتصاد الوطني.

نزار العدساني

من جانبه قال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني إن المؤسسة استعانت من خلال شركة البترول الوطنية الكويتية بالبنوك المحلية لتمويل ما يقرب من 2ر1 مليار دينار كويتي من مشروع الوقود البيئي.

وأضاف العدساني في كلمته، ان المؤسسة وبعد تاسيس الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة تعكف على العمل على إشراك القطاع الخاص في مجمع البتروكيماويات المزمع تنفيذه بالكامل مع مصفاة الزور بحد اقصى 30 في المئة.

وأوضح انه سيتم خلال العام المقبل إعداد دراسة الجدوى التفصيلية لإنشاء منطقة صناعية بترولية بعد استكمال الموافقات المطلوبة لتخصيص ارض المنطقة الصناعية من المجلس البلدي.

وذكر أن دعم الاقتصاد الكويتي ركيزة أساسية في التوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة حيث يتم توفير فرص للقطاع المحلي للعمل كمقاولين رئيسيين بالمشاريع الكبرى والمشاركة بالأعمال الهندسية والإنشاءات وتزويد المؤسسة وشركاتها التابعة بالمواد والخدمات.

وبين انه تم إشراك القطاع الخاص في بعض المشاريع الرائدة في صناعة النفط في الكويت مثل مشروعي الأوليفينات الأول والثاني ومشروع العطريات والستيرين إلى جانب طرح بعض الأنشطة إلى القطاع الخاص مثل محطات تعبئة الوقود ومصنع مزج الزيوت.

وقال إنه استكمالا لدور مؤسسة البترول الكويتية الرائد في مجال دعم الاقتصاد المحلي أعدت المؤسسة استراتيجياتها حتى عام 2030 على أساس اعتبار التوجهات التي تضمنتها الخطة الإنمائية للدولة لاسيما في مجال مشاركة القطاع الخاص وتنمية دوره بالصناعة النفطية.

وأشار العدساني إلى قيام المؤسسة بتطبيق برنامج طموح ومتكامل لتعظيم المحتوى المحلي (لوكال كونتنت) بمنهجية موحدة ومتناسقة في المؤسسة وشركاتها التابعة تماشيا مع توجهاتها الاستراتيجية.

وبين أن برنامج المحتوى المحلي يحوي عدة مبادرات أهمها إعداد إطار لتعزيز التعاون بين الشركات النفطية والجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص المحلي ذات الصلة وتعظيم الإنفاق المحلي ليصبح ضمن خطط المشاريع الرأسمالية للشركات النفطية وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص المحلي للمشاركة فيها.

وأفاد بأن من المبادرات تحديد مجال الخدمات والصناعات التي يحتاجها القطاع النفطي في السنوات القادمة بهدف إمكانية زيادة مشاركة القطاع الخاص فيها وتطوير آلية لتشجيع وتيسير نقل المعرفة والتقنيات الحديثة من القطاع النفطي أو الشركات العالمية إلى القطاع الخاص المحلي من خلال عمل تحالفات أو التوقيع على مذكرات تفاهم من أجل تطوير وتعزيز القدرات الفنية لدى القطاع الخاص لكي يتمكن من المشاركة في الفرص المتاحة في مشاريع القطاع النفطي بكفاءة.

واستعرض من المبادرات تطوير الكوادر الوطنية عن طريق صياغة برامج تعليمية وتدريبية خاصة بالقطاع النفطي لتأهيلها للعمل في القطاع الخاص العامل في الصناعات النفطية مما يساعد في معالجة التفاوت بين المتوفر في سوق العمل داخل الكويت ومتطلبات القطاع النفطي من المهارات والكفاءات.

ولفت العدساني في هذا الشأن إلى تطوير وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في انشطة القطاع النفطي واستغلال بعض مخرجات انشطة صناعة النفط لإنشاء صناعات تحويلية داخل الكويت من قبل القطاع الخاص.

وقال إنه انطلاقا من استشعار مؤسسة البترول الكويتية لأهمية دور الكوادر الوطنية واسهامها في النهوض في صناعة النفط فقد حرصت على تعيين وتطوير الكوادر الوطنية في المؤسسة وشركاتها التابعة وفق برامج متخصصة تتناسب واحتياجات القطاع بالإضافة الى تشجيع القطاع الخاص المحلي العامل في القطاع النفطي على زيادة نسبة التكويت وضرورة توفير فرص لتطوير وتنمية قدرات تلك العمالة.

وأكد عزم المؤسسة على المضي قدما بمزيد من البرامج والمبادرات التي ستساعد على تنمية العنصر الوطني في القطاع الخاص المحلي العامل مع المؤسسة وشركاتها التابعة وسيؤدي تطبيق برنامج المحتوى المحلي إلى تعظيم المحتوى المحلي وخلق فرص عمل للكويتيين علما بأن نسبة التكويت في عقود المقاولين الحالية تبلغ 26 في المئة.

وبين أنه تفاعلا مع توجهات الدولة لتشجيع الشباب وأصحاب المبادرات فقد وقعت مؤسسة البترول الكويتية أخيرا مذكرة تفاهم مع الصندوق الوطني لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بغرض بحث فرصة إشراك القطاع الخاص ممثلا في شريحة المبادرين في محطات الوقود التابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية والعمل جار الآن على انجاز الدراسات المطلوبة لهذا المشروع الحيوي.

وأشار العدساني إلى أن القطاع النفطي لديه خطة استثمارية طموحة يجري تنفيذها وهناك المزيد من الفرص المستقبلية والمتاحة الواعدة التي بإمكان القطاع الخاص تقديمها أو المشاركة بها في الصناعة عند تنفيذ هذه الخطة حيث يبلغ إجمالي المتوقع صرفه 35 مليار دينار كويتي خلال السنوات الخمس القادمة ويهدف القطاع إلى تحقيق نسبة 30 في المئة من المحتوى المحلي في هذه الخطة الاستثمارية.

وبين أن برنامج المؤسسة يواجه لتعظيم المحتوى المحلي في الصناعة النفطية العديد من التحديات التي لا يمكن مواجهتها دون تضافر الجهود بين المعنيين في القطاع العام والقطاع الخاص وفي هذا الإطار أنشأت مؤسسة البترول الكويتية مجلس الشراكة الاستشاري الموحد للقطاع النفطي منذ سنوات بغرض إيجاد منبر يتعاون الجميع من خلاله لمواجهة تلك التحديات.

وأشار إلى أن مجلس الشراكة يضم في عضويته ممثلين من القطاع النفطي والقطاع الحكومي والقطاع الخاص وغرفة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة واتحاد الصناعيين المحليين.

البورصة تغلق على ارتفاع المؤشر السعري وانخفاض الوزني و «كويت 15»

مؤشرات البورصة تتباين

أغلقت بورصة الكويت تداولات أمس الاثنين على ارتفاع المؤشر السعري بواقع 19.55 نقطة ليصل إلى مستوى 6656 نقطة وانخفاض الوزني و(كويت 15) بواقع 1.36 نقطة و 4.17 نقطة على التوالي.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق نحو 51ر5 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 498.8 مليون سهم تمت عبر 9917 صفقة (الدولار الأمريكي يعادل نحو 0.305 دينار).

وكانت أسهم شركات (آبيار) و(هيتس تلكوم) و(رمال) و(مينا) و(المستثمرون) الأكثر تداولا في حين كانت أسهم شركات (سينما) و(ورقية) و(إنوفست) و(عقار) و(أولى تكافل) الأكثر ارتفاعا.

«الوطني»: 450 مليار دولار... الإنفاق الرأسمالي المتوقع لشركات النفط في 2017

شعار البنك الوطني

توقع بنك الكويت الوطني ارتفاع الانفاق الرأسمالي لشركات النفط العالمية خلال العام الحالي بواقع 3 في المئة ليصل إلى 450 مليار دولار أمريكي موضحا ان توقعات ارتفاع اسعار النفط دفعت العديد من الشركات إلى العودة إلى نشاطاتها.

واضاف (الوطني) في موجزه الاقتصادي الصادر أمس الاثنين حول (أسواق النفط العالمية) ان وكالة الطاقة الدولية رفعت توقعاتها لنمو الطلب العالمي بواقع 100 الف برميل يوميا في 2017 ليصل الى 1.3 مليون برميل يوميا.

واوضح ان اسواق النفط تنتظر بيانات خفض الانتاج في (أوبك) وخارجها في نهاية فبراير الجاري لتبين إلتزام المنظمة بخفض إجمالي انتاجها الى المستوى المنشود البالغ 32ر5 مليون برميل يوميا.

وذكر ان اسعار النفط سجلت في يناير الماضي مستويات متقاربة إذ اقترب سعر مزيج برنت من نطاق 55 و56 دولارا للبرميل في حين بلغ مزيج غرب تكساس المتوسط من مستوى 52 إلى 53 دولارا للبرميل.

واشار الى وجود العديد من المؤشرات التي تحكم وتيرة أسعار العقود الآجلة لمزيج برنت موضحا ان الفارق بين الأسعار الحالية والأسعار الآجلة لمنتصف العام اعتبارا من نهاية يناير الماضي قد تنخفض دولارا واحدا.

وافاد ان وكالة معلومات الطاقة الأمريكية اشارت في بياناتها الاسبوعية الى تعافي انتاج أمريكا لاسيما من النفط الصخري إذ ارتفع بواقع 6 في المئة أو بواقع 487 الف برميل يوميا ليصل إلى 8ر92 مليون برميل يوميا في 27 يناير الماضي.

وقال (الوطني) ان وكالة الطاقة الدولية رفعت تقديراتها بشأن نمو انتاج النفط الأمريكي لهذا العام بواقع 110 آلاف برميل يوميا وفي العام 2018 بواقع 300 الف برميل يوميا وسط توقعات تفيد بانتعاش انتاج النفط الصخري في ظل ارتفاع أسعار النفط.

وبين انه من المحتمل أن تؤدي زيادة مستوى الطلب مع خفض الانتاج من قبل الدول التابعة لـ «أوبك» وغير التابعة لها إلى تسجيل عجز في ميزان الانتاج والطلب خلال الربع الأول والثاني من هذا العام بنحو 7ر0 مليون برميل يوميا ما سيؤدي إلى دعم استقرار اسعار النفط.

«الغرفة» تبحث سبل التعاون الاقتصادي مع باكستان

بحث وفد من غرفة تجارة وصناعة روالبندي الباكستانية في مقر غرفة تجارة وصناعة الكويت سبل تعزيز التعاون المشترك وترويج خدماتهم ومنتجاتهم في الكويت لتعزيز التبادل التجاري بين البلدين.

وقال نائب المدير العام للغرفة حمد العمر في تصريح صحافي على هامش الاجتماع ان زيارة الوفد تاتي في اطار التعاون المشترك لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية مشيرا إلى جودة المنتجات الباكستانية التي يمكنها المنافسة في السوق الكويتي الذي يتميز بقوى شرائية كبيرة.

واشاد العمر بالعلاقات الطيبة التي تربط دولة الكويت وباكستان على المستويين الاقتصادي والسياسي مؤكدا الأثر الايجابي المباشر لمثل هذه الزيارات التي تعتبر احدى ادوات التعاون المشترك بين الغرفتين لزيادة حجم التعاون الاقتصادي بين البلدين.

وشدد على ضرورة بذل المزيد من الجهود في سبيل تحقيق الاهداف المشتركة لزيادة العمليات التجارية والاستثمارية المتبادلة.

من جهته اكد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة روالبندي الباكستانية رحيل مال حرص بلاده على فتح افاق اقتصادية جديدة والانفتاح على اسواق دول العالم العربي لاسيما وانها تتمتع بموقع استراتيجي في اسيا الوسطى.

وأضاف مال أن بلاده تولي اهتماما كبيرا لزيادة التعاون المشترك مع دولة الكويت في شتى المجالات مبينا أن الهدف الرئيسي للزيارة هو إتاحة الفرصة لأصحاب الأعمال من كلا الطرفين لعرض الفرص الاستثمارية المتاحة.

حضر الاجتماع سفير باكستان لدى الكويت غلام داستغير فيما ضم الوفد الباكستاني في عضويته شركات باكستانية تعمل في مجالات وانشطة متنوعة.